

الإعدام خارج الإطار القانوني للأسرى (محمد العربي بن مهيدي أنموذجاً)

الدكتور: غيلاني السبتي
جامعة باتنة - الجزائر

الملخص:

تتعرض هذه الدراسة إلى البحث في مدى مسؤولية الدولة الفرنسية عن جريمة الإعدام خارج الإطار القانوني مع سبق الإصرار والترصد التي ارتكبها الرائد بول أوساريس ضد محمد العربي بن مهيدي أسير الحرب في 04 مارس 1957، حيث تعتبر هذه الجريمة مخالفة صريحة للمعاهدة الرابعة الموقعة في لاهاي بتاريخ 18/10/1907 والمتعلقة بقوانين وأعراف الحرب، وإن ما اقترفه الاحتلال الفرنسي من قتل متعمد للأسرى دون محاكمة يعتبر جرائم حرب نابعة من سياسة ممنهجة ورسمية وعليه فمسؤولية الدولة الفرنسية ثابتة لا يجب السكوت عنها .

Résumé :

Cette étude est exposée pour examiner la responsabilité de l'état français pour le crime de la peine de mort en dehors du cadre juridique avec préméditation commis par le commandant Paul aussaresses contre Mohammed larbi ben m'hidi prisonnier de la guerre le 4 mars 1957 , où ce crime représente une violation claire du quatrième traité signé à Lahaye le 18/10/1907 concernant les lois et coutumes de la guerre, et ce qu'a commis la colonisation française d'assassiner délibérément des prisonniers sans procès est un crime de guerre provenant d'une politique systématique et formelle, et par conséquent la responsabilité de l'état français est fixe et ne doit pas être toléré.

مقدمة:

لامناص في أن الباحث في جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر يجد نفسه أمام كم من المقالات والمذكرات الشخصية والتصريحات التي تناولت الجرائم التي ارتكبها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري، لكن هذا الزخم من هذه الكتابات واعترافات بعض مرتكبي هذه الجرائم بجرائمهم لم يحرك ضمائر الساسة الفرنسيين على الاعتراف بجرائم فرنسا الاستعمارية، لذلك يجب على الحكومة الجزائرية ومن ورائها الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والجمعيات بمختلف مشاربها، التحرك لكشف جرائم الاحتلال الفرنسي وفضح مرتكبيها أمام الرأي العام الوطني والدولي ورفع دعاوى قضائية ضد مجرمي الحرب أمام محكمة العدل الدولية ومطالبة فرنسا بالتعويضات للجزائر وللمتضررين من هذه الجرائم.⁽¹⁾ ولأن تعنت فرنسا وتمسكها بعدم الاعتراف بجرائمها -خاصة وأن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي صرح بقوله "لسنا مجبرين عن الاعتذار عما مضى ولم نكن طرفاً فيه"-⁽²⁾ هو الذي يدفعنا للقول أن المسؤولية المدنية للدولة الفرنسية ثابتة، لهذا يجب أن تتحمل مسؤولية جرائم جيشها لأنها تشكل انتهاكات للقانون الدولي ولا تسقط هذه الجرائم بالتقادم طبقاً للمرسوم الذي أصدرته الحكومة الفرنسية

نفسها في 1964/12/26 في مادته الوحيدة، التي ينص على ما يلي " أن الجرائم ضد الإنسانية حسب تعريفها في قرار الأمم المتحدة الصادر في 13 فيفري 1946 تعتبر غير قابلة للتقادم حسب طبيعتها". [3]

ومن هذا المنطلق وطبقا للمرسوم السالف الذكر فإن الدولة الفرنسية ملزمة أن تقدم مرتكبي هذه الجرائم إلى المحاكمة كأمثال الجنرال مارسيل بيجار وسالان وجون ماري لوبان [4] وبول أوساريس، هذا الأخير اعترف صراحة في سنة 2002 بجرائمه التي ارتكبها في حق الشعب الجزائري انطلاقا من مدينة سكيكدة ثم في معركة الجزائر أين بدأ دوره الحقيقي في اغتيال وتعذيب الجزائريين، كما صرح بأن له دور في قتل أربعة وعشرون شخصا من أسرى الحرب كما أعطى أوامره لقتل العشرات من المعتقلين دون محاكمة، واعترف أيضا بأنه أشرف شخصا على تعذيب سجين جزائري إلى أن فاضت روحه إلى ربه من جراء التعذيب الوحشي الممارس عليه ولم يتأثر أوساريس كما قال إطلاقا لوفاته، بل تأسف لأنه لم ينتزع منه معلومات تفيد مصالحه الإستخباراتية. مؤكدا عدم شعوره بالذنب، واعترف أيضا بأنه المشرف الشخصي على قتل علي بومنجل، حيث رماه من أعلى عمارة في شارع كليمانصو بالأبيار، وقد أقر أن هذه الجرائم تمت خارج الإطار القانوني مبررا إياها على أن واجبه اتجاه وطنه هو الذي تطلب ذلك. [5] وكعادتها فإن السلطات الفرنسية سارعت في إنكار اعترافات بول أوساريس جملة وتفصيلا على لسان رئيس حكومتها في ذلك الوقت ليونيل جوسبان حيث قال "إن القضية كلها من اختصاص المؤرخين"، فالتساؤل المطروح بإلحاح هو: من هم هؤلاء المؤرخين الذين يقصدهم رئيس الحكومة الفرنسية، الجزائريون أم الفرنسيون؟ وهل باستطاعته أن يفتح الأرشيف للمؤرخين والمختصين بالإطلاع على الوثائق التي تدين مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية؟، ولكن مقابل هذا نزع الحكومة الفرنسية من أوساريس نياشينه التي تحصل عليها خلال مساره العسكري نتيجة اعترافه بجرائمه. [6] ألا يعتبر هذا تنصلا من الحكومة الفرنسية من تحمل مسؤولياتها اتجاه مقتربي الجرائم ضد الإنسانية؟

وفي هذا المجال أرى أن الواجب يقتضي معالجة إحدى جرائم بول أوساريس ضد أحد قادة الثورة التحريرية البارزين ألا وهو محمد العربي بن مهيدي موضوع دراستنا، هذا الرجل الذي أعدم شنقا دون تقديمه إلى العدالة للدفاع عن نفسه وهذا بطبيعة الحال منافيا للمادة التاسعة الفقرة الثالثة من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية للأفراد. [7]

الإشكالية:

على ضوء ما سبق التطرق إليه تأتي إشكالية هذه الدراسة ممثلة في مجموعة من التساؤلات هي:

1- ما هي الدوافع التي جعلت السلطة السياسية الفرنسية تفوض صلاحيات القضاء المدني للسلطات العسكرية في الجزائر؟

2- لماذا لجأت السلطات العسكرية إلى إعدام محمد العربي بن مهيدي خارج إطار القانون دون إحالته على المحكمة؟ لماذا لا تعامله معاملة أسرى الحرب التي نصت عليها القوانين الدولية وأعراف الحرب؟

3- ما هي الدوافع التي وراء اعترافات بول أوساريس بجرائمه ضد الإنسانية ،هل لها صلة بالصراع السياسي التقليدي الفرنسي بين اليسار واليمين؟ أم تأنيب الضمير ؟ لماذا جاءت اعترافاته عن ابن مهدي ناقصة تشوبها المراوغة والكذب؟ لماذا لم تثبت إدانته من طرف المحاكم الفرنسية؟

4- لماذا لم تعترف فرنسا بجرائمها ؟هل غياب الملاحقة القضائية وسكوت المنظمات الدولية هي من الأسباب التي أتاحت للدولة الفرنسية الاستمرار في تعنتها بعدم الاعتراف بجرائمها ضد الشعب الجزائري؟هل الطرف الجزائري الرسمي هو الذي تقاعس عن المطالبة بالاعتذار وتعويض الضحايا؟ هل هي مسؤولية المنظمات والجمعيات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان لدفع الدولة الفرنسية بتحمل مسؤولياتها؟

هي أسئلة كثيرة أحاول الإجابة عنها من خلال جملة من المحاور تداعت إلى ذهني وهي جديرة بالتناول، لكن لا يمكن الإلمام بكامل الموضوع نظرا للحيز الضيق لهذه المداخلة وهذه المحاور هي:

أولها مفهوم الإعدام وثانيها الإعدام خارج إطاره القانوني ثم التطرق إلى محور أسير الحرب الذي أخذنا ابن مهدي أ نموذجا له مع الإشارة إلى بعض الجوانب من حياته ،هذه الشخصية التي تركت بصماتها على صفحات التاريخ،ولا أبالغ إن قلت أن بن مهدي يعتبر النبراس الذي أشاع في انبعاث روح المقاومة في صفوف أغلبية الشعب الجزائري أليس هو القائل "أرمو بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب" وفي هذا السياق فلا بد من الإشارة إلى المؤثرات التي تأثر بها خاصة في مجال العمل الوطني وصولا في الأخير إلى اعتقاله ومعاملته كخارج عن القانون وليس كأسير حرب وإعدامه دون تقديمه إلى العدالة.

والغرض هنا من تناول شخصية محمد العربي بن مهدي كنموذج لهذه الدراسة ليس من باب الثناء عليه ،لأن أهل الكفاح والجهاد لا يحتاجون إلى ثناء البشر فالله سبحانه وتعالى أثنى عليهم بقوله " مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا " صدق الله العظيم سورة الأحزاب الآية 23 .

ولكن الحاجة هي التعرض إلى جرائم الاستعمار الفرنسي المرتكبة في حق الشعب الجزائري - وما محمد العربي بن مهدي إلا فرد من أفراد هذا الشعب وفضحها أمام الرأي العام الوطني والدولي الذي يجهل أغلبه الكثير عن جرائم الجيش الفرنسي التي تدل على انحطاط الأمة الفرنسية في ذلك الوقت.

المحور الأول: مفهوم الإعدام

سأحاول التطرق لهذا المحور من خلال ثلاثة إشارات خصصتها لمفهوم الإعدام:

الإشارة الأولى: مفهوم الإعدام لغة، كالقول أعدم فلانا أي قُدد فقدانا أي غاب عنا بموت ونقول أيضا العديم الفقير الذي لا مال له ،والعدم يدل على ذهاب الشيء ومن ذلك عَدم فلان الشيء إذا فقده ونقول أيضا فلانا أعدمه الله تعالى أي أماته. [8]

كأن نقول أيضا قضى القاضي بإعدام المجرم أي قضى بإزهاق روحه فيصبح عدما أي لاوجود له وكلمة الإعدام هي المصطلح القانوني الشائع الاستعمال في وقتنا الحاضر وهي تدل على فقدان الحياة وذهابها.

وعقوبة الإعدام هذه هي من أقدم العقوبات التي عرفتتها البشرية وقد نصت عليها العديد من القوانين سواء منها الوضعية أو السماوية (التشريع الديني) وفي وقتنا الحاضر تتعرض عقوبة الإعدام إلى الكثير من الانتقادات الدولية، ونتيجة لذلك قامت دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأنجلوا سكسونية بإلغائها من دساتيرها نهائيا. [9]

أما الإشارة الثانية والتي تتعلق بمفهوم الإعدام اصطلاحا فنقول أن:

الإعدام هو: إزهاق روح المحكوم عليه و سلب حقه في الحياة واستئصاله من المجتمع وذلك بسبب جنائية ارتكبتها استحق عليها هذه العقوبة، وكلمة الإعدام هي حديثة بالنسبة إلى كلمة القصاص التي كان يستعملها الفقهاء القدامى، لأن لفظ الإعدام أعم من لفظ القصاص في النفس. [10]

والإشارة الثالثة فهي المفهوم القانوني لكلمة الإعدام في التشريع الجزائري وهو إزهاق روح الجاني الذي صدر في حقه حكم الإعدام باعتباره أشد العقوبات البدنية قسوة وقد صنف المشرع الجزائري عقوبة الإعدام ضمن العقوبات البدنية التي توقع على جسم الإنسان وقد أخذ بها في عدة جرائم مثل القتل العمدى مع سبق الإصرار والترصد وقتل الأصول وجريمة الخيانة العظمى والتجسس وحمل السلاح ضد الدولة وكذا الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، ولكن في الآونة الأخيرة أرادت الجزائر أن تحذو حذو الدول التي ألغت عقوبة الإعدام من منظومتها القانونية لكنها اصطدمت بالاتجاه المطالب بإبقاء هذه العقوبة وحجته في ذلك أنها تشريع ديني. [11]

المحور الثاني: الإعدام خارج القانون

هذا الإجراء التعسفي كان منتشرا في العصر الحديث بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القرن الثامن عشر ولكنه ليس في كل ولاياتها وإنما اقتصر على البعض منها فقط ، و طريقة الإعدام خارج القانون كانت تطبق على يد جماعة ثائرة تتحدى القوانين والأنظمة وتستخف بها وضحايا هذا النوع من الجرائم يُحرمون من فرصة الدفاع عن أنفسهم، وقد كان الأمريكي تشارلز لنشون يتزعم هذه الجماعة في فرجينيا ، حيث يتلاعب وأتباعه بالقوانين ، إذ نصب نفسه شريطا وقاضيا يصدر أحكامه بقتل الناس دون محاكمة ويسلب ممتلكاتهم والكثير من ضحاياهم قضوا تحت التعذيب لانتزاع اعترافاتهم وربط بملفاتهم قرارات محاكم مزورة تقر بإعدامهم. [12]

ونتيجة لتفشي هذه الظاهرة ،سارعت الحكومات إلى سن القوانين لوقف عمليات الإعدام التي تتم دون محاكمة والإعدام التعسفي واعتبرت هذه العمليات جرائم بموجب منظوماتها القانونية ،وتعاقب عليها بعقوبات مناسبة تراعي خطورتها ،ولا يجوز التذرع بشكل من الأشكال بالحالات الاستثنائية ،بما في ذلك حالة الحرب أو التهديد بالحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخرى

لتبرير عمليات الإعدام هذه ،ولا يجوز تنفيذها أيا كانت الظروف،مثلا كالنزاع المسلح الداخلي وحالات استخدام القوة بصورة مفرطة أو مخالفة للقانون من جانب موظف عمومي أو شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية .

ولقد فرضت رقابة شديدة على موظفيها الذين لهم صلاحية القبض على الأشخاص وحبسهم على ذمة التحقيق ،حيث منعت الترخيص لهم بتنفيذ أي نوع من أنواع الإعدام خارج القانون،وتكفلت بوضع الأشخاص المقبوض عليهم في أماكن معترف بها رسميا وتبليغ أقاربهم ومحاميهم فور الاعتقال،كما تكفلت بمحاكمة الأشخاص الذين اشتركوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون ولا يجوز التذرع بأمر يصدر عن رئيس أو سلطة عامة لتبرير الإعدام خارج القانون،كالذريعة التي تدرع بها بول أوساريس عند إعدامه لمحمد العربي بن مهيدي دون محاكمة ،أنه تلقى أوامر الإعدام من وزير العدل في ذلك الوقت فرانسوا مثيران الذي أصبح في سنة 1981 رئيسا للجمهورية الفرنسية الحاملة لشعار الأخوة العدل والمساواة.

كما اعتبرت الحكومات المناهضة للإعدام خارج القانون، الرؤساء وكبار الموظفين وغيرهم من المستخدمين العموميين؛ مسؤولين عن الأعمال التي يرتكبها مرؤ وسيهم ،كما تعهدت برفع الحصانة عن أي شخص ثبت تورطه في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون ،أيا كانت الظروف. ⁽¹³⁾

المحور الثالث الأسير:

أولا: مفهوم أسير الحرب في القانون الدولي الإنساني

أسير الحرب هو المحارب الذي يشارك في الحرب بأي طريقة كانت سواء بالرأي أو التخطيط أو التدبير إلخ. والأسير هو الذي يقع في الأسر حيا أثناء النزاع المسلح ومن الثابت أن أي حرب يمكن أن يترتب عنها وقوع بعض الأسرى في أيدي القوات المحاربة والأسر المترتب عن العمليات العسكرية يُعد من توابع الحرب منذ القدم ،ولكن تطور قواعد القانون الدولي أعطت أهمية بالغة للأسير،حيث حددت المادة الرابعة من اتفاقية جنيف لسنة 1949 الأفراد الذين تنطبق عليهم صفة الأسير وفقا للقانون الدولي وهم:

- 1- الأفراد القوات المسلحة من الجيش والشرطة وقوى الأمن.
- 2- المدنيون المرافقون للقوات المسلحة للتموين أو المراسلات وكذلك الممونون بالمواد الغذائية.
- 3- رئيس الدولة ووزرائها وكبار موظفيها .
- 4- المتطوعون وأفراد المقاومة الشعبية. ⁽¹⁴⁾

ثانيا: حقوق الأسير : لقد أولى القانون الدولي أهمية بالغة لحقوق الأسير حيث ألزم الأطراف المتحاربة التي وقع الأسير عند أحدها أن تحرص على حقوقه كاملة غير منقوصة. وحسب ما نصت عليه المادة الثامنة عشرة الفقرة الأولى من اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949 أن الأسير له مجموعة من الحقوق وهي:

1-يمنع على أي طرف من الأطراف المتحاربة قتل المقاتلين الشرعيين التابعين للخصم بمجرد استسلامهم أو إلقاء القبض عليهم

2-لا يجوز قتل الأسير أو معاقبته بأي شكل من أشكال العقوبات دون عرضه على المحاكمة.

3-لأسرى الحرب الحق في احترام أشخاصهم وشرفهم.

4- يجب أن تتوفر في أماكن حجز الأسير أبسط مقومات الحياة الكريمة.

5-الرعاية الغذائية والصحية

6- الحق في النشاط الذهني والبدني.

7- الحق في ممارسة الشعائر الدينية . ([15])

ثالثا:التزامات الأطراف المتحاربة اتجاه الأسير

لقد ألزمت الأمم المتحدة الأطراف المتحاربة بجملة من التزامات اتجاه أسير الحرب وهي:

1-تلتزم الدولة أن تعيد أسرى الحرب المصابين بجراح أو أمراض خطيرة إلى أوطانهم بصرف النظر عن الرتبة أو عدد الأسرى.

2- يجب مراعاة إرادة الأسير في العودة إلى وطنه.

3- يعاد الجرحى والمرضى الميؤوس من شفائهم إلى أوطانهم وكذلك المصابون بالأمراض العقلية من الجرحى والمرضى.

4-في حالة انتهاء الحرب بين الطرفين المتحاربين يجب الإفراج فورا عن الأسرى وإعادتهم إلى أوطانهم. ([16])

المحور الرابع: محمد العربي بن مهيدي أسير حرب

1/من هو محمد العربي بن مهيدي ؟

هو محمد العربي بن عبد الرحمن بن مسعود وابن عائشة بنت حمو قاضي ولد سنة 1923 ([17])بعين مليلة وينتمي إلى عائلة مارست التجارة ([18]) ولما بلغ السن القانونية التي تؤهله للدخول إلى المدرسة الابتدائية الفرنسية، أدخله أبوه المدرسة بعين مليله ثم انتقل إلى مدينة باتنة حيث تحصل فيها على الشهادة الابتدائية ([19]) ثم انتقلت العائلة للسكن في مدينة بسكرة، أين تابع محمد العربي دراسته بمدرسة لافيغري إكمالية يوسف لعمودي حاليا وقد قُبل في قسم الإعدادي للالتحاق بمدرسة تكوين المعلمين في قسنطينة ، ولكن لم يحالفه النجاح في مسابقة الدخول لتلك المدرسة. ([20])

2/حياته المهنية

بعدما نال محمد العربي قسطه من التعليم في المدارس الفرنسية ، اتجه إلى الحياة العملية فاشتغل بكنة عسكرية تابعة للجيش الفرنسي بورقلة كمحاسب بمصلحة التموين ([21]) وبعدها عمل عند أحد التجار اليهود بمدينة بسكرة ولكن سرعان ما تركها ([22]) ثم مارس نشاط حر يتمثل في نقل

البضائع بواسطة عربة تقليدية داخل مدينة بسكرة ،حيث استقر في عمله هذا الذي وجد فيه راحته النفسية إلى غاية انضمامه إلى العمل السياسي. [23]

3/مراحل نضال محمد العربي بن مهيدي

قبل أن ينخرط في النضال السياسي كان ينتمي ابن مهيدي سنة 1941 إلى الحركة الكشفية فوج الرجاء كقائد لوحدة أشبال سرب عبد الحميد بن باديس ،حيث أثبت جدارته كقائد جدير بالطاعة والاحترام . [24]

المرحلة الأولى:نضاله في حركة أحباب البيان والحرية

لقد لاحظ الدكتور أحمد الشريف سعدان قدرات محمد العربي بن مهيدي في القيادة والتسيير أثناء تواجده في الحركة الكشفية الإسلامية، فعينه للقيام بمهام الكاتب المداوم لفرع حركة أحباب البيان والحرية ببسكرة، وتعتبر هذه المهمة التي أسندت إليه هي المهمة السياسية الأولى التي يقوم بها. وقد تمكن من إدارة وتسيير هذا الفرع بجدية وإخلاص، حيث كسب ثقة الشباب المنخرطين في الحركة لما كان يمتاز به من خلق ونشاط كبيرين [25] ومن ضمن النشاطات التي قام بها ابن مهيدي بهذا الفرع؛ تأسيس فوج للكشافة الإسلامية بمنطقة واد سوف إيماناً منه بأن الحركة الكشفية هي المدرسة الحقيقية لتكوين الرجال . [26]

في الثامن من ماي 1945 لم يتأخر محمد العربي بن مهيدي في تلبية نداء حزب الشعب لتعبئة سكان مدينة بسكرة الذين خرجوا للتظاهر مثلهم مثل باقي الجزائريين في جميع أنحاء القطر الجزائري مطالبين السلطات الفرنسية تجسيد وعودها السياسية بعد انتصار الحلفاء على النازية وقد كان بن مهيدي يتصدر المشاركين في هذه المظاهرة السلمية ،وقُبض عليه نتيجة مشاركته في هذه و سجن لمدة عشرون يوماً بمركز الشرطة لمدينة بسكرة تعرض فيه للاستنطاق والتعذيب أثرا عليه [27]

المرحلة الثانية نضاله في المنظمة الخاصة

في الفترة التي تأسست فيها المنظمة الخاصة (L'OS) بعد المؤتمر الذي عقدته حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15 فيفري سنة 1947 ،أوكل لأعضائها مهمة التحضير للعمل المسلح ضد الاحتلال الفرنسي [28] ،لهذا الغرض أوفد رئيسها محمد بلوزداد مجموعة من المناضلين إلى المدن الجزائرية لتأسيس فروع المنظمة وتعيين رؤساء عليها، وقد كانا أحمد محساس وبلحاج الجيلالي عبد القادر مبعوثا محمد بلوزداد إلى مدينة بسكرة لتعيين مناضل تتوفر فيه شروط الانخراط في المنظمة الخاصة ليتولى تأسيس قرعا لها بناحية بسكرة، وبعد اتصالهما بمحمد عصامي بصفته مسؤول خلية حزب الشعب لهذه المدينة والتحدث معه؛ تم الاتفاق على تعيين محمد العربي بن مهيدي ليتولي هذه المهمة. [29]

مباشرة بعد تعيينه عمل ابن مهدي على تشكيل خلية المنظمة التي تتولى تكريس المبادئ التي أسس من أجلها هذا الجهاز الشبه العسكري تحضيراً للعمل المسلح، الذي قام من أجله بعدة زيارات إلى واد سوف، اتصل من خلالها ببعض تجار الأسلحة المعروفين في هذه المنطقة والذين لم يترددوا في تلبية طلبه بجلب الأسلحة من الحدود الليبية الجزائرية ونقلها إلى جبال الأوراس، ليتولى مصطفى بن بولعيد تخزينها في أماكن سرية إلى حين موعد استخراجها. [30]

هكذا أظهر محمد العربي قدراته الفائقة وكفاءته العالية في الميدان جعلته محط أنظار مسؤولي المنظمة الذين استدعوه في سنة 1949 لتولي مسؤول خلية ناحية سطيف، ثم بعد ذلك عين نائباً لمحمد بوضياف مسؤول المنظمة في عمالة قسنطينة، ثم خلفه بعد تعيين بوضياف لتولي مهام أخرى في قيادة أركان المنظمة [31]، وكعادته بذل ابن مهدي قصارى جهده في تكوين مناضلين تكويناً سياسياً وعسكرياً في كل المناطق التي تأسست فيها الخلايا التابعة لعمالة قسنطينة ومما لاشك فيه وجد المناضلون أنفسهم في هذه المرحلة الحرجة مهئين للدخول في الكفاح المسلح ضد الاحتلال الفرنسي، لكن اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 [32]، حال دون ذلك؛ وعقب هذا اليوم شرعت سلطات الاحتلال في حملة من الاعتقالات واسعة في صفوف مناضلي المنظمة وقد استمرت هذه العملية من 19 مارس إلى 27 ماي 1950 قبضت فيها على مجموعة بارزة من المناضلين منهم على سبيل المثال أحمد ابن بلة الذي حكم عليه بثلاثين سنة سجناً نافذاً، لكنه تمكن من الهرب من سجنه بالبيدة في مايو سنة 1952 وسافر إلى فرنسا ومنها إلى القاهرة [33]، لكن مقابل ذلك فشلت السلطات الفرنسية في القبض على ابن مهدي فلجأت إلى الحكم عليه غيابياً بـ 10 سنوات سجناً نافذة مع حرمانه من كافة حقوقه المدنية. ومباشرة بعد أن علم بالحكم الصادر ضده انتقل متخفياً إلى الجزائر العاصمة. [34] أين كان يلتقي ببعض أعضاء المنظمة الخاصة الذين لم تتمكن السلطات الاستعمارية من إلقاء القبض عليهم كأمثال محمد بوضياف وديدوش مراد [35] إلى أن جاءه قرار حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية بتعيينه بمدينة وهران لتسيير شؤون الحزب فيها [36]

وإذا كان الأمر قد استتب لسلطات الاحتلال بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، فإن الأمر بين مناضلي حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية لم يكن كذلك، إذ ظهرت خلافات حادة بينهم في مؤتمر الحركة الذي انعقد من 04 إلى 06 أبريل 1953، حيث أصبحت وضعية الحزب خطيرة للغاية، مما أدى بالمحايدين منهم: ديدوش مراد ومحمد بوضياف وابن مهدي وبيطاط رابح ومصطفى بن بولعيد وكذلك أعضاء من اللجنة المركزية للحركة منهم: دخلي بشير، ومشاطي محمد، التدخل لإيجاد حل لهذه الخلافات، لكنهم فشلوا في ذلك: وعلى هذا الأساس اتفقوا على تأسيس لجنة سميت باللجنة الثورية للوحدة والعمل هدفها احتواء الخلاف الموجود في الحركة. [37]

المرحلة الثالثة: نضاله في اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA

لقد ولدت اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 في خضم الصراع الذي عرفته حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية وهدفها احتواء الأزمة وحل الخلافات بين الطرفين المتصارعين، المصاليين والمركزيين، وفي حالة فشلها في حل الخلاف بين المتصارعين ستلجأ اللجنة إلى التحضير للعمل المسلح. [38] وقد كان دور بن مهدي في هذه اللجنة محرر جريدة "الوطني" التي أسست لغرض شرح أهداف اللجنة إضافة إلى عنايتها بالأخبار السياسية على الساحة الوطنية وقد صدر من هذه الجريدة ستة أعداد. [39]

على الرغم من المجهودات التي قامت بها هذه اللجنة، إلا أن بعض الخلافات أطالتها هي كذلك، حيث انسحب منها المركزيين الذين عارضوا فكرة إسراع أعضاء المنظمة الخاصة، الشروع في العمل المسلح. إضافة إلى فشلها في مساعيها للتوفيق بين الجناحين المتصارعين في حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، لم يبق أمام رفاق ابن مهدي إلا التحضير للكفاح المسلح. [40]

ومن هنا ودون انتظار، انطلق كل من محمد بوضياف وابن بولعيد، وديدوش مراد وابن مهدي في ربط الصلة من جديد بينهم وبين الأعضاء القدامى للمنظمة الخاصة وقد كانت نتيجة هذه الاتصالات اجتماع عُقد في 25 جوان 1954 ضم 22 عضوا لدراسة الوضعية التي آل إليها الحزب. [41] ، ترأس هذا اللقاء التاريخي مصطفى بن بولعيد باعتباره أكبر الحاضرين سنا وأسندت أمانة الاجتماع لمحمد العربي بن مهدي، واتفق المجتمعون بالإجماع على تشكيل قيادة تتولى مهمة تطبيق القرارات التي خرجت بها لجنة الـ 22. [42] وعلى إثر هذا الاجتماع تمت عملية انتخاب اللجنة التي تتولى قيادة تفجير الثورة التحريرية، يرأسها محمد بوضياف وقد تولى محمد العربي بن مهدي قيادة المنطقة الخامسة بالغرب الجزائري. [43]

المرحلة الرابعة: نضاله في المنطقة الخامسة

لقد دأب محمد العربي بن مهدي عند وصوله إلى المنطقة الخامسة بالتعاون مع زملائه في القيادة، معالجة مشكلة النقص في الرجال والسلاح وهي مشكلة تعاني منها جميع المناطق ، ولكن حدثها زادت في المنطقة الخامسة لكن بالرغم من ذلك استطاع بن مهدي أن يكون في موعد تفجير الثورة في الأول من نوفمبر 1954. [44]

والواقع أن هذه العوائق التي كانت تعترض المنطقة الخامسة، قد تصدى لها بن مهدي بجلب السلاح من الخارج في أواخر ديسمبر 1954 بالتعاون مع الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني ، وسعى أيضا إلى تنسيق الكفاح المشترك بين جيش التحرير الوطني والجيش المغربي [45]. هذا التنسيق الذي تطور بتنظيم عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة من المغرب وإسبانيا إلى المنطقة الخامسة التي عرفت نشاطا ثوريا ناجحا بقيادة بن مهدي [46].

وعلى مر الأيام والاتصالات التي بدأت تنمو وتتسع بين الوفد الخارجي وابن مهدي كان من المؤكد بل ومن الطبيعي أن تجر بعض المواقف الشجاعة بين المناضلين مصاعب نتجت عنها بعض الخلافات أجبرت بن مهدي على مغادرة المنطقة الخامسة إلى الجزائر العاصمة.

المرحلة الخامسة : مشاركته في مؤتمر الصومام وقيادته لمعركة الجزائر

بناء على اتصالات جرت بينه وبين النواة الجديدة لجهة التحرير الوطني التي تزعمها عبان رمضان^[47]. هذا الأخير دعا إلى عقد مؤتمر بالصومام في 20 أوت 1956 ،حيث استغل مكانة بن مهدي لدى قادة الثورة ليسند له رئاسة المؤتمر ليصبح بعد ذلك عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E، التي تشرف على كل الأجهزة الثورية، وتصادق على كل القرارات .^[48]

نظرا لتأجج الموقف وتزايد الاعتداءات العسكرية الفرنسية على المدنيين في الجزائر العاصمة بدعوى ملاحقة عناصر جبهة التحرير الوطني والتضييق على مراكزها، كُلف بن مهدي من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر سبتمبر 1956 بقيادة معركة الجزائر لردع القوات الفرنسية المتمركزة فيها.وقد وقف ابن مهدي أثناء وصوله إلى العاصمة على الوجه الحقيقي البشع للممارسات التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضد المدنيين العزل،الأمر الذي جعله يتسابق مع الزمن في تنظيم الخلايا الفدائية في جميع أحياء العاصمة مهمتها تنفيذ عمليات مسلحة ردا على القمع الذي يقوم به الجيش الفرنسي. وعليه فقد قام الفدائيون والفدائيات تحت قيادة بن مهدي بتنفيذ عمليات مسلحة كانت في معظمها ناجحة، ونضيف أن هذه العمليات الفدائية كانت سببا في جلب انتباه الرأي العام الفرنسي والرأي العام الدولي إلى ما يحدث في الجزائر وقد انعكس ذلك إيجابا على القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة .^[49]

لم تمر أكثر من أربعة شهور بعد انطلاق معركة الجزائر، حتى دعت قيادة جبهة التحرير الوطني إلى إضراب الثمانية أيام الشهير في 28 جانفي 1957 وكان لكل شرائح المجتمع الجزائري دور فعال فيه، كما كان لابن مهدي دورا حاسما في تأطيره.

لقد حظي هذا الإضراب من لدن الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الأوروبية بتضامن عفوي غير محدود واستطاع أن يساهم في كسب التأييد للقضية الجزائرية^[50].

من المؤكد أن المجال لن يتسع لسرد مختلف وقائع هذا الإضراب الذي كانت نتائجه إيجابية للغاية، مما أربك سلطات الاحتلال وجعلها تصعد من عملياتها العسكرية وتزيد في عدد قواتها بهدف القضاء على الثورة ومدبريها،ولم يكن المدنيين العزل بمنأى من العقاب وردود فعل سلطات الاحتلال ،حيث قام الجيش الفرنسي تحت قيادة العقيد بيجار بقصف أحياء داخل مدينة الجزائر بحثا عن معاقل الفدائيين والفدائيات.

الواقع أن التصرفات التي اتخذها الجيش الفرنسي اتجاه المدنيين الجزائريين كان لها أهدافا، الغرض منها شد الخناق على العاصمة لوقف العمليات الفدائية الناجحة هذا من جانب والوصول إلى مدبري ومنفذي هذه العمليات من جانب آخر، في عملية نوعية لعبت فيها الصدفة دورا كبيرا كما يقول

جمال يحيوي [51]، تم إلقاء القبض على محمد العربي بن مهدي يوم 16 فيفري 1957 في مسكن يقع بشارع كلود ديبوسي (CLAUDE Debussy) [52] استأجرته قيادة جبهة التحرير الوطني. [53]

4/ اعتقال محمد العربي بن مهدي

بعد أن أُلقي القبض على ابن مهدي اقتتد إلى المصالح الخاصة في مركز قيادة العقيد بيجار إذ تعرض إلى سلسلة من الاستجوابات منها : تقديمه لتصريح مطول عن أسباب حرب التحرير الوطني وتطوراتها وأهدافها ، وعندما سُئل من طرف أحد ضباط الاستخبارات الفرنسية حول تنظيم جيش وجبهة التحرير الوطني ونشاطاتهما اليومية ورجالها المهمين إلى غير ذلك من الأسئلة التي تدخل ضمن أسرار الحرب؛ رفض بن مهدي رفضا قاطعا الإجابة عن هذه الأسئلة وقال لهم قولته المشهورة "أيها المحتلون أنتم أبناء الماضي أحفاد الظلام ونحن أبناء المستقبل أطفال الثورة" [54]

للإشارة فإن السلطات الفرنسية لم تكلف نفسها حتى بإخطار أسرة ابن مهدي عن نبأ اعتقاله ولم تسمح له بالاتصال بعائلته طبقا للمادة 92 من اتفاقية جنيف لسنة 1949 التي ترخص للمعتقل بإبلاغ أسرته نبأ اعتقاله [55] فضربت بذلك ما تعهدت به عرض الحائط، فعوض أن يعامل ابن قمهدي كأسير حرب له حقوق كفلتها له اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949 تمت معاملته بطريقة لا إنسانية على أساس أنه خارج عن قانون الدولة الفرنسية ويعدم دون محاكمة، فاستعملت ضده مختلف أساليب التعذيب النفسية منها والبدنية وهذا ما يتنافى مع المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد سنة 1948 والتي تنص على ما يلي "لا يعرض أي إنسان للتعذيب وللعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الماسة بالكرامة" وكذا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي اعتمدت سنة 1950 والتي تحظر أفعال التعذيب أو سوء المعاملة بوصفها جرائم بموجب القانون الدولي إضافة إلى اتفاقيات جنيف الرابعة المؤرخة في 12 أوت 1949 والتي تحظر جميع أشكال التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية. [56]

ومع ذلك فإن هذه الاتفاقيات والنصوص القانونية لم تعط السلطات الفرنسية أهمية لها.

5/ إعدامه دون محاكمة

على مدى أربعة أسابيع مضت من استنطاق وتعذيب ابن مهدي ، تلقى الجنرال جاك ماسو من بول أوساريس -الذي يتزأس مصالح المخابرات والتعذيب- [57] تقريرا مفصلا عن فشل المخابرات في انتزاع بعض الاعترافات من ابن مهدي التي تخص أسرار الثورة التحريرية، وبناء على هذا التقرير قرر ماسو أن لا يعرض ابن مهدي على العدالة ليحاكم علانية، لأنه يرى أن هذه المحاكمة قد تأخذ أبعادا سياسية خارجية، كانت فرنسا تتجنبها دوما في سياستها الخارجية وخاصة أن المقبوض عليه من القادة البارزين للثورة التحريرية له سمعته الوطنية والدولية ،وعلى هذا الأساس رفع الجنرال جاك ماسو تقريرا إلى وزارة الدفاع أشار فيه، أن مصالحه لم تتمكن من الحصول من ابن مهدي على أي معلومات تفيد

المصالح الاستخبارية ، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن فرنسوا متيران وزير العدل حافظ الأختام قد أصدر مرسوما في سنة 1957 يفوض فيه صلاحيات القضاء للسلطات العسكرية في الجزائر [58]

ولعل إعطاء الضوء الأخضر للسلطات العسكرية لتولي صلاحيات القضاء المدني يدل على ماوصل إليه المجتمع الفرنسي من تدني في المستوى اللاأخلاقي واللاإنساني.

بناء على الموافقة التي تلقاها من رؤسائه وبناء على الصلاحيات القضائية المفوضة للسلطات العسكرية من السلطة السياسية أعطى الجنرال ماسو موافقته للرائد أوساريس بتصفية ابن مهدي. [59]

وعليه فقد خصص أوساريس في يوم 04 مارس 1957 اثنا عشرة جنديا تحت قيادته لنقل ابن مهدي أين كان محتجزا في القيادة العامة للعقيد بيجار بالأبيار إلى سكن مهجور يملكه أحد المستوطنين الأوروبيين ببوزريعة هيئ خصيصا لتعذيب المعتقلين، وعند وصولهم قيدوا يدي ابن مهدي وهو غير مبال مما كان ينتظره، فقاموا بشنقه حتى الموت ثم نقلوه إلى المستشفى. [60]

ومن باب التوضيح فإن ابن مهدي تعرض لعملية تعذيب وحشية من قبل بول أوساريس قبل أن يقوم بشنقه وهذا ما استنتجناه من خلال قراءتنا لمذكراته إضافة إلى ذلك أن أخت الشهيد بن مهدي ضريفة وصفته بسفاك الدماء ، حيث قالت " أنني عرفت من بعض الجهات --ولم تشر إلى هذه الجهة، الظاهر أن هذه الجهة هي عائلة الجنرال بيجار، أو بيجار نفسه-- أن أوساريس كان يطلب من المصور المرافق له تصوير شقيقها أثناء التعذيب ، وتسجيل كل ما يقع له كقطع بعض الأجزاء من لحمه لتوضع أمامه، وفي المقابل كان محمد العربي يواجه هذا التعذيب الجهنمي هاتفا باسم الجزائر واستقلالها. [61] في يوم 6 مارس 1957 ،علنت الصحافة الفرنسية عن خبر انتحار محمد العربي بن مهدي بواسطة حبل أعده من قميصه بعد تمزيقه. [62]

ونحن نعالج موضوع إعدام محمد العربي بن مهدي دون محاكمة لا يمكننا إغفال الدور الذي لعبه الجنرال جاك ماسو في تمويه إعدامه وشاركه في هذه العملية التمويهية ماكس لوجان كاتب الدولة لشؤون الحرب وفرا نسوان متيران وزير العدل ،وروبر لاكوست الوزير المقيم بالجزائر وقي مولي رئيس الحكومة الفرنسية، الذين أصدروا أوامره بتنظيم جنازة لابن مهدي وفقا للشعائر الإسلامية وتمت إجراءات دفنه بمقبرة القطار دون حضور أهله . [63]

لا بد أن نسجل هنا أن غداة استقلال الجزائر نقلت السلطات الجزائرية جثمان الشهيد محمد العربي بن مهدي من مقبرة القطار بالجزائر العاصمة إلى مربع الشهداء بالعالية بحضور أهل وأقرباء ورفاق الشهيد وبطلب منها سمحت السلطات لعائلته برؤية جثمانه الذي لم يتحل بصورة كاملة على الرغم من قدم المدة الزمنية على استشهاده، حيث ظهرت عليه آثار التعذيب وآثار الرصاص: رصاصة في جبهته وأخرى في كتفه. [64]

والسؤال المطروح إلحاح الآن بعد عشر سنوات من اعترافات أوساريس: من أين جاءت آثار الرصاص الموجودة على جسم ابن مهدي إذن ؟ أليس هذا هو الدليل القاطع الذي يجعلنا نقول بأن

اعترافات أوساريس ناقصة تشويها المراوغة والكذب؟

من هذا المنطلق نقول أن التاريخ وحده كفيل بإظهار الحقيقة الكاملة عن ظروف اعتقال واغتيال أحد الشباب الذين آمنوا بوطنهم وتحملوا في سبيل حريته وكرامة مواطنيه مالا يجدون جزاؤه إلا عند الله رب العالمين.

وعلى مر الأيام بقي موضوع استشهاد محمد العربي بن مهيدي من بين المواضيع الأكثر إثارة وجلبا للجدل والاختلاف بين الجزائريين والفرنسيين إلى أن جاء ما يعزز وجهة نظرهم ويؤكد ما سبق لهم وأن عرفوه عن الرجل من مواقف وسجايا تنفي إقدامه على الانتحار، من خلال اعترافات الجنرال بول أوساريس في مذكراته "المصالح الخاصة بالجزائر 1955-1957"، بأنه هو الذي قام بشنق ابن مهيدي بمساعدة رجاله وقد أثارت هذه الاعترافات ضجة إعلامية كبيرة لدى الأوساط الفرنسية والعالمية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة، حيث طالبت بمحاكمة كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في اغتيال أحد القادة الكبار للثورة التحريرية، ومطالبة الدولة الفرنسية بالاعتراف والاعتذار عن جرائمها التي ارتكبتها ضد الشعب الجزائري وتعويضه ماديا طبقا للمادة الرابعة عشر من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تنص على مايلي: "تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض إلى التعذيب وتعويضه تعويضا مناسباً وفي حالة وفاته نتيجة لعمل من أعمال التعذيب يكون للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض" [65]

حقيقة بعد اعتراف الجنرال أوساريس بالقليل من الكثير من جرائمه، تحركت الجمعيات والحركات المناهضة للعنصرية، ورابطة حقوق الإنسان لتشكل الطرف المدني في قضية رُفعت ضد بول أوساريس بتهمة ممارسة التعذيب في الجزائر أثناء الحرب التحريرية، لكن محكمة النقض بباريس اكتفت بإدانته بتهمة التباهي بممارسة التعذيب في كتاب مذكراته. [66]

على ضوء ذلك نتساءل: ما هي الأسباب التي حالت القضاء الفرنسي المستقل دون إدانة أوساريس عن جرائمه المرتكبة ضد الشعب الجزائري على الرغم من اعترافاته واكتفت بالمحاكمة الرمزية له؟

لقد أجاب هنري علاق عن هذا التساؤل بقوله "أن محاكمة أوساريس في حد ذاتها مفيدة، بطبيعة الحال لها جانب هزلي بغض النظر عن صفتها المعنوية التي تعتبر مهمة عندما ننزع لرجل مثل أوساريس مكانه المجاني في القطار وعندما ننزع له إحدى ميدالياته فهذا مضحك، ولكن المحاكمة جرت وكانت بمثابة إنذار حتى ولو أنها لم تغوص في أعماق المسألة" [67]

والواقع أن ظروف اعتقال وإعدام محمد العربي بن مهيدي دون محاكمة مازالت تثير تساؤلات كثيرة، وعليه تمنيت لربما كغيري من الجزائريين لو أن السلطات الجزائرية سمحت للجنرال مارسيل بيجار بالدخول إلى الجزائر ليقدم اعتذاره الذي وعد به كما صرح وربما سيرد على الأسئلة الكثيرة حول ملابسات اعتقال وإعدام ابن مهيدي. [68]

خاتمة

استنادا إلى كل ما سبق ، فإن المسؤولية المدنية للدولة الفرنسية ثابتة في إعدام محمد العربي بن مهيدي خارج الإطار القانوني الذي قام به أحد أعوانها العسكريين، وعليه فإن الاعترافات التي أدلى بها صراحة الجنرال بول أوساريس سواء في مذكراته أو في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها فإن السلطات الفرنسية ملزمة طبقا للاتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة لسنة 1949 وكذا المرسوم الصادر عن الحكومة الفرنسية في 1964/12/26 ، أن تقدم أوساريس للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمته عن إعدامه لابن مهيدي دون محاكمته كأسير حرب طبقا لاتفاقية جنيف الخاصة بالأسرى ولا عذر له بأنه كان مطبقا لأوامر رؤسائه لأن القانون الدولي لم يأخذ هذه الإعذرات بعين الاعتبار.

يحق لعائلة بن مهيدي اتخاذ كل الخطوات والمبادرات لدفع الحكومة الجزائرية للضغط على الحكومة الفرنسية بفتح تحقيق حول ظروف اعتقال وإعدام ابنها دون محاكمته ودفع الدولة الفرنسية للاعتذار للجزائر ولعائلة بن مهيدي وللشعب الجزائري عن الجرائم التي اقترفتها الجيش الفرنسي ضد الجزائريين أثناء الاحتلال الفرنسي والمطالبة بالتعويض طبقا للمادة الرابعة عشر لاتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 1949.

إصرار الدولة الفرنسية على تجاهل جرائمها المرتكبة ضد الشعب الجزائري ، حيث دعا ساستها الجزائر إلى التطلع للمستقبل وإحداث القطيعة مع الماضي مما يوحي أن فرنسا ليس لها نية الاعتراف بجرائمها أبدا متجاهلة في ذلك اتفاقيات جنيف لسنة 1949 واعتبرت وجودها في الجزائر كان إيجابيا و إنسانيا .

على هذا الأساس من واجب الجزائريين اليوم فضح ممارسات الاحتلال الفرنسي وإدانته وتجريمه مع مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على الدولة الفرنسية لكي تعترف بماضيها الاستعماري.

يجب على الشباب الجزائري أن يستلهم الدروس و العبر من تاريخهم المجيد الذي صنعه آبائهم وأجدادهم للرد على مزاعم الدولة الفرنسية القائلة "أن 65 بالمائة من الجزائريين لا تتعدى أعمارهم 30 سنة يفضلون النظر إلى المستقبل بدل العيش بآلام الاحتلال الفرنسي وحرب التحرير التي مضى عليها ستون سنة. ولم تقف فرنسا عند هذا الحد بل شرعت -إضافة إلى سنها لقانون تمجيد الاحتلال الفرنسي سنة 2005 -في تأسيس متحف لتمجيد الماضي الكولونيالي الفرنسي في الجزائر .

أخيرا وإن كان يصح أن يكون الأخير أولا أن أقول ما قاله الدكتور محمد قيراط ردا على الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي أراد تغطية جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر باتهام الجيش الجزائري باغتيال رهبان تبشرين سنة 1996. "إن لم تستح فأفعل ما شئت ."

[1]-بلغيث(محمد الأمين): "من جرائم فرنسا الاستعمارية في الجزائر الإبادة الجماعية للسكان (مجزرة العوفية والفراشيش نموذجا)" مجلة أول نوفمبر، عدد 168، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، جويلية 2006، ص 30..

[2]- بقاق(عزوز): "لا يمكن ترميم العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل حكم ساركوزي" جريدة الشروق اليومي، عدد

3100، الصادر في 30 أكتوبر 2010، ص 20.

[3]- غربي (أسامة): "مسؤولية فرنسا عن ارتكاب جرائم حرب في حق الجزائريين دراسة على ضوء القانون الدولي" مجلة

المصادر، عدد 14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2006، ص 151

[4]- (Biusselham(Hamid) : La Guerre d'Algérie (1954-1962) Torturés Par Le Pen, Anep-Alger, 2000, p9

[5]- لقاء خاص للجنرال الفرنسي السابق بول أوساريس مع قناة الجزيرة القطرية يوم 13/06/2003 أين صرح

أوساريس للكاتب الصحفي سامي كليب عن جرائمه التي ارتكبها في حق الشعب الجزائري .

[6]- إيجيل أحرز (لويضة): "فرنسا مطالبة بتقديم اعتذار رسمي للشعب الجزائري" مجلة الحدث العربي والدولي، عدد 24

باريس، نوفمبر 2002، ص 58.

[7]- منظمة العفو الدولية، الأمانة العامة، "مكافحة التعذيب: دليل للتحرك" مطبوعات منظمة العفو الدولية

لندن، 2001، ص 148

[8]- وائل لطفي (صالح عبد الله عامر): عقوبة الإعدام وموقف التشريع الجنائي الإسلامي منها (دراسة فقهية مقارنة)،

رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، نوقشت بجامعة النجاح في نابلس في فلسطين ، 2009، ص 38

[9](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%89%D8%AF%D8%A7%D9%85)

[10]- منصور (علي منصور): التجريم والعقاب في الإسلام مقارنة بالقوانين الوضعية، ط1، مؤسسة الزهراء والخير، المدينة

المنورة، 1976، ص 45

[11]- بوسقيعة (أحسن): الوجيز في القانون العام، دار هومة، الجزائر - 2003، ص 220

[12](www.badr.net.mam.9.com/+1602-topic)

[13]- الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، المجلد الأول، نيويورك، 1993، ص 576

[14]- حماد (أمال): النزاع المسلح والقانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ص 170

[15]- البتلجي (سامح جابر) حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية - القاهرة، جمهورية مصر، 2005، ص 126

[16]- المواد 109-110 من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949.

[17]- بارور (سليمان)، حياة البطل محمد العربي بن مهيدي، دار الهدى - عين مليلة، 1989، ص 16

[18]- نفس المرجع

[19]- المتحف الوطني للمجاهد، ملخص محاضرات ألقيت بتاريخ 3 مارس 1998، بمناسبة الذكرى 41 لاستشهاد

محمد العربي بن مهيدي، ص 3.

[20]- بارور، مرجع سابق، ص 19.

[21]- حسان (صالح)، حياة محمد العربي بن مهيدي، حديث شخصي 2003/03/17 ببسكرة (أذن بالإشارة إليه)

[22]- رزقي (إبراهيم) حياة محمد العربي بن مهيدي، حديث شخصي 2003/03/17 ببسكرة (أذن بالإشارة إليه)

[23]- ابن مهيدي (نقيصة): محمد العربي بن مهيدي، حديث شخصي 2003/04/06 ببسكرة، (أذنت بالإشارة إليه)

[24]- أفطناسي (مبروك) أحد مؤسسي فوج الرجاء بمدينة بسكرة، حياة محمد العربي بن مهيدي، حديث شخصي

2003/03/25 ببسكرة، (أذنت بالإشارة إليه)

[25]- الشهيد محمد العربي بن مهيدي، المتحف الوطني للمجاهد، دار هومة - الجزائر، ص 54.

[26]- العمودي (عبد القادر)، "أهداف الكشافة الإسلامية الجزائرية" دراسات وبحوث الندوة الوطنية الأولى حول

تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 -

الجزائر، ص 95.

- [27]- عصامي(محمد): نضال محمد العربي بن مهيدي، حديث شخصي 2003/03/30، بسكرة، (أذن بالإشارة إليه)
- [28]- بومالي(حسن): "المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح"، مجلة الذاكرة، عدد 2، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص184
- [29]- عصامي : مصدر سابق.
- [30]- كواتي (مسعود) ، "منطقة وادي سوف وتهريب الأسلحة للحركة الوطنية 1946-1954" ، حولية المؤرخ عدد 2 ، يصدرها إتحاد المؤرخين الجزائريين - الجزائر ، 2002 ، ص253
- [31]- الشهيد محمد العربي ، المتحف الوطني للمجاهد ، مرجع سابق ، ص76 .
- [32]-MADOU(Mohamed) : « dossier LOS » L'actualité Hebdomadaire National-Alger, de 04 au 10 juillet 1985, pp2021
- [33]- منصور(أحمد): الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم منشرون - دار ابن حزم - بيروت، لبنان، 2007، صص 71، 72
- [34]- الشهيد محمد العربي ، المتحف الوطني للمجاهد ، مرجع سابق ، ص78 .
- [35]- بن مهيدي (نفيضة)، مصدر سابق
- [36]- بيطاط (رابح) ، "أيام المنظمة السرية"، الخبر الأسبوعي ، عدد 59 - الجزائر ، من 19 إلى 25 أبريل 2000 ص 12.
- [37]- بوضياف(محمد): "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" تسجيل صوتي منقول ، تاريخ الجزائر 1830-1962، في قرص مضغوط ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2003
- [38]-ABBAS(Ferhat), Autopsie d'une guerre, Presse cameroun-France, 1981, p19
- [39]- بيطاط ، مرجع سابق، ص13
- [40]- محساس(أحمد)، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة ، الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة-الجزائر، 2003.
- [41]- العمودي (عبد القادر)، "الطريق إلى نوفمبر 1954"، مجلة المصادر، عدد 4 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954-الجزائر، نوفمبر 2002، ص209
- [42]- بوضياف (محمد)، "تحضير فاتح نوفمبر"، ترجمة خضراء بوزايد، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954 ، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس - باتنة ، 1999، صص 859، 859
- [43]- نايت عبدالله، "التحضير لأول نوفمبر 1954" مجلة الراصد ، عدد تجريبي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 - الجزائر ، ديسمبر 2001 ، ص10
- [44] - YOUCEFI (M'hamed), L'Algérie en marche, T2, ENAL- Alger, 1985, P64.
- [45]- يارور ، مرجع سابق، ص65.
- [46]- قليل(عمار) ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج 1 ، دار البعث - قسنطينة ، 1991، صص 259-265.
- [47] - BENKHEDDA(Benyoucef), Abane- Ben m'hidi : leur apport à la révolution Algérienne, édition dahleb-Alger, 2000, P65.
- [48]- اسماعيل (العربي)، "مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة"، مجلة الباحث، ع4، المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي - الجزائر ، نوفمبر 1986، ص15.
- [49]- ظريف (زهرة)، "الجزائر لا تملك امكانيات الضغط على فرنسا"، مجلة الحدث، مرجع سابق، ص29.
- [50] - KHALFA, op.cit, PP 87-89.
- [51]- يحيواوي(جمال): "اغتيال الحكيم محمد العربي بن مهيدي جريمة دولة أم عمل منعزل؟ مقال منشور على الموقع

[52] AUSSARESSES(Paul, édition Perrin - France,2001,p162),Service Spéciaux Algérie 1955-1957, Mon témoignage sur la torture

[53] - ألبار (بول لونتان) ، "المظليون يعتقلون بن مهدي" ، ترجمة بوبا كير عبد العزيز ، جريدة الخبر الأسبوعي ، عدد 52 ، من 01 إلى 7 مارس 2000 - الجزائر ، ص ، ص 12 ، 13.

[54] YACEF(Saadi),La bataille d'Alger,T2,éditions Casbah-alger,1997,p239

(55) - منظمة العفو الدولية (الأمانة العامة)،مرجع سابق،ص143

[56] - بختاوي(خديجة): "أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر،عدد17،المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،2008،ص149.

[57] - علاق (هنري):"التعذيب لم يبدأ مع بداية الثورة بل بدأ سنة 1830"،مجلة الحدث العربي والدولي ، عدد 24 ، مطبعة مجموعة كورلي -باريس ،نوفمبر 2002،ص 76

[58] - www.algeria.watch.de/farticle/1954-62/aussaresses-harbi.htm

[59] - AUSSARESSES,op.cit.,p168

[60] - AUSSARESSES,op.cit.,p169

[61] - بن مهدي (ظريفة) "لن أتنازل عن المطالبة بشريط نغذيب شقيقي حتى لو أعطتني فرنسا كل باريس" مجلة الحدث العربي والدولي ، العدد 24 ، مرجع سابق ص56.

[62] - YACEF,la bataill d'alger,op.cit,pp241,242

[63] (- IBID,P243

[64] - بن مهدي (ظريفة) ، " لن أتنازل عن....." مرجع سابق ، ص 57

[65] -منظمة العفو الدولية،الأمانة العامة،مرجع سابق ص 276

[66] -علاق:مرجع سابق ، ص76.

[67] - نفس المرجع

[68] -إبن مهدي (ظريفة) "كلمني بيجار وطلب أن يأتي لينحني أمام ضريح أخي" جريدة الشروق اليومي ، العدد708 -الجزائر ، 2 مارس 2003 ، ص4.